الحوكمة في الجهاز الإداري للدولة

د. طارق فاروق الحصري
وكيل كلية الدراسات العليا في الإدارة (AAST)

محتوي العرض

أولا– مفهوم ومبادئ الحوكمة
ثانيا – أسانيد الحوكمة في مصر
ثالثا– أهم التحديات التي تواجه الحوكمة في الجهاز الإداري للدولة ؟
رابعا– تطور مؤشرات الحوكمة في مصر ٢٠١٧
خامسا– الشرط الضروري لتطبيق الحوكمة في مصر.

أولا – مفهوم ومبادئ الحوكمة

أولا ـ مفهوم ومبادئ الحوكمة

- ظهر مصطلح الحوكمة عام ١٩٨٩ لأول مرة في أدبيات البنك الدولى نتيجة التداعيات السلبية لأشكال الفساد وسوء الإدارة على أوضاع التنمية التى يدعمها البنك من خلال مشروعاته في العديد من الدول النامية، وخاصة في دول القارة الأفريقية .
- ربط البنك الدولي عام ١٩٩٢ ، بصورة مباشرة بين (الحوكمة) وبين أسلوب (إدارةالتنمية– Development Management) .
- ترتبط الحوكمة أو الإدارة الرشيدة بصورة مباشرة بقضايا المساءلة والمحاسبة خاصة فى القطاع الحكومى، وتعزيز اللامركزية، بخلاف تطوير الأطر التشريعية الداعمة للتنمية، وتحسين آليات إتاحة وتبادل المعلومات في المجتمع لدعم الشفافية ومكافحة الفساد وتحقيق الصالح العام للمجتمع .

أولا - مفهوم الحوكمة

- قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي–UNDP عام ١٩٩٧ توسيعا لمفهوم الحوكمة إلى أبعاد مجتمعية أكثر شمولا وتنوعا، حيث يعرفها بأنها:
- ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية لإدارة شئون المجتمع على كافة المستويات– وهو يتضمن الآليات المعقدة، العمليات والمؤسسات التي يمكن من خلالها للمواطنين والمجموعات طرح مصالحهم، توفيق خلافاتهم، وممارسة حقوقهم القانونية والوفاء بالتزاماتهم.
- قدم البرنامج تعريفا مطورا آخر للحوكمة عام ٢٠٠٤ بأنه:
- نظام القيم والسياسات والمؤسسات التي يدير من خلالها المجتمع شؤونه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية من خلال التفاعل فيما بين الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص .
- وركز البرنامج على أبعاد هامة فى الحوكمة مثل : اللامركزية، توسيع المشاركة، ودور المرأة، مع ربط الحوكمة بالأهداف الإنمائية للألفية.

أولا - مفهوم الحوكمة

- كما قدم البنك الدولى تعريفا جديدا للحوكمة يركز فيه على دور الحكومة فى بناء السياسات العامة، حيث يعرفها على أنها :
- مجموعة الأصول / التقاليد التي تعمل فى إطارها السلطات فى أى دولة . والحوكمة تعبر عن قدرة الحكومة على أن تقوم بكفاءة بصياغة وتنفيذ سياسات جيدة، وضمان احترام المواطنين والدولة للمؤسسات التي تدير الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية فى المجتمع .
- وتحدد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD ملامح أساسية للحوكمة مرتبطة بأداء السلطات فى الدولة لمسئولياتها ، فتعرفها على أنها :
- ممارسة السلطات السياسية، الاقتصادية، الإدارية اللازمة لإدارة شئون الدولة.

وتتحدد الحوكمة الجيدة من خلال: المشاركة، الشفافية، المسائلة، دور القانون، الكفاءة، المساواة ، وغيرها.

أولا - مفهوم الحوكمة

- ومن المنظور المؤسسي، يعرف مركز العقد الاجتماعي بمجلس الوزراء المصري الحوكمة الرشيدة على أنها تعنى :
- " الإدارة الجيدة لجميع المؤسسات في الدولة من خلال سياسات وآليات وممارسات تقوم على الشفافية والمشاركة والمساءلة وسيادة القانون ومكافحة الفساد، وسعى لتحقيق العدالة وعدم التمييز بين المواطنين، والاستجابة لاحتياجاتهم، وتحرى الكفاءة للوصول بالسياسات والخدمات لأعلى مستوى من الفعالية والجودة يرضى المواطنين" .
- من المفاهيم السابقة يمكن القول أن المبادئ الأساسية للحوكمة تشمل :

المساءلة	المشاركة	الشفافية
سيادة القانون	مبادئ الحوكمة الثمانية	مكافحة الفساد
الاستجابة	العدالة	الكفاءة والفاعيلية

مبادئ الحوكمة الثمانية

١ – **المساءلة**: خطوط واضحة وفعالة للمساءلة لضمان المحاسبة للجهات مقدمة الخدمات وأهمها القطاع الحكومي.

٢ – **المشاركة**: تعتبر مشاركة المواطنين والمجتمع المدني فاعلا أساسيا في عملية التنمية.

٣ – **الشفافية**: تنصرف إلي معرفة المواطنين بقرارات الحكومة.

٤ – **سيادة القانون**: امتثال كافة الأطراف (أفراد ومؤسسات) لحكم القانون.

٥ – **مكافحة الفساد**: الفساد هو إساءة استخدام السلطة من اجل تحقيق مكاسب خاصة، والحد منه يتطلب بيئة مواتية، وخدمات مؤسسية ملائمة، وتعزيز المشاركة.

مبادئ الحوكمة

٦- **الاستجابة**: تعني استجابة الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص لرغبات واحتياجات المواطنين، والتغييرات السياسية والاقتصادية والمؤسسية.

٧- **العدالة**: تقديم الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص **للخدمات** علي **قدم المساواة** وطبقا للاحتياجات ومبدأ تكافؤ الفرص.

٨- **الكفاءة**: يركز مفهوم الكفاءة علي تقديم الخدمات وتنفيذ السياسات العامة في أقل وقت **وبتكلفة مناسبة** وفقا لمعايير الكفاءة والجدارة،

الفاعلية: يقصد بها جودة الخدمات والسياسات ورضا المواطنين عنها.

الأطراف المعنية بالحوكمة

- المنظمات الدولية والإقليمية
- الحكومات وسلطاتها (التشريعية – التنفيذية – القضائية)
- المنظمات بأنواعها (حكومية / عامة ، خاصة ، أهلية)
- المواطن (مستفيد- مراقب -عميل - شريك).
- وسائل الإعلام المختلفة
- مراكز الفكر والمؤسسات البحثية

ثانيا – أسانيد الحوكمة في مصر

أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠

أهداف التنمية المستدامة، هي دعوة عالمية للعمل من أجل القضاء على الفقر وحماية كوكب الأرض وضمان تمتع جميع الناس بالسلام والازدهار.

وتقتضي أهداف التنمية المستدامة استخدام التخطيط الاستراتيجي طويل المدي(٢٠١٥-٢٠٣٠) وأهداف كمية محددة حول الفقر والتعليم والصحة والمؤسسات القوية وغيرها وبأفاق زمنية محددة، وبمؤشرات لقياس مدي التقدم المحرز لكل هدف من الأهداف.

أبعاد رؤية مصر ٢٠٣٠

رؤية تطوير الجهاز الإداري للدولة مصر ٢٠٣٠

جهاز إداري كفء وفعال قادر على المواءمة مع المتغيّرات، يحسن إدارة موارد الدولة ويقدم خدمات متميزة، يتسم بالشفافية والنزاهة، ويخضع للمساءلة ويعلي من رضا المواطن ويتفاعل معه ويستجيب له.

الأهداف الاستراتيجية

الهدف	التعريف
جهاز إداري يتميز بالكفاءة والفعالية والمواءمة مع المتغيّرات	تحديث الإطار التنظيمي بما يتضمنه من تحديد دور الوزارات، تحديث التشريعات، تحديث العنصر البشري، تحديث أنظمة المعلومات بالإضافة الى تطوير وتغيير ثقافة العمل داخل الجهاز الإداري
تقديم خدمات متميزة مرتفعة الجودة تستخدم الأساليب الحديثة	تحقيق معايير جودة أفضل والتوسع في استخدام الأساليب الحديثة في الخدمات المقدمة المبنية علي قواعد البيانات
نظام يتسم بالشفافية يتفاعل مع المواطن ويستجيب له ويخضع للمساءلة المجتمعية	زيادة الشفافية في صنع السياسات بالإضافة الى تحسين إتاحة وتداول المعلومات لرفع ثقة المواطن ومكافحة الفساد

المبادرات

المبادرة	تعريف المبادرة
تطوير منظومة إدارة القطاع الحكومي	تهدف إلى إحداث التغييرات الهيكلية والتنظيمية اللازمة لرفع كفاءة الذراع التنفيذي للدولة في إدارة شؤون البلاد وذلك لتحقيق الرؤية الاستراتيجية للدولة ومتطلبات التنمية
تطوير منظومة التخطيط والمتابعة	تهدف إلى إحداث التغييرات اللازمة في منظومة التخطيط والمتابعة لرفع كفاءة الذراع التنفيذي للدولة لتحقيق الرؤية الاستراتيجية للدولة ومتطلبات المرحلة القادمة
زيادة التواصل والشفافية مع المواطن	تهدف إلى ترسيخ حق المعرفة وإتاحة المعلومات وتداولها بالإضافة إلى تطوير سبل التواصل والمساءلة المجتمعية مما يسهم في زيادة الشفافية وثقة المواطن فيما يخص وضع السياسات وتنفيذها وتقديم الخدمات
تطوير منظومة إدارة الموارد البشرية	تهدف إلى الارتقاء بإدارة العنصر البشري من خلال تحويل إدارات شؤن العاملين الى إدارات موارد بشرية والتي من شأنهم جذب المواهب وتدريبهم، تقييم أداءهم والعمل على إستبقاء الكفاءات منهم

المبادرات

المبادرة	تعريف المبادرة
تحديث البنية التشريعية للدولة	تهدف إلى تناول الشق التشريعي من البنية التحتية للجهاز الإداري للدولة وتحديثه ليتواكب مع التغييرات الاقتصادية والمجتمعية والسياسية التي تمر بها البلاد
تحديث الأصول العقارية للدولة	تهدف إلى توفير المناخ المناسب الذي يمكن العاملين من تأدية عملهم بأكمل وجه مما يأدي إلى تقديم خدمات أفضل للمواطنين ودعم منظومة اتخاذ القرار
تطوير البنية المعلوماتية	تهدف إلى تحديث أنظمة المعلومات بغرض تسهيل جمعها واستخدامها لرسم السياسات ووضع الخطط ومتابعة تنفيذها. تعتبر تلك الفئة من المبادرات من المقومات الأساسية والتي بدون التطرق لها لا يمكن إحداث إصلاح جوهري

المبادرات

المبادرة	تعريف المبادرة
تطوير العنصر البشري	تهدف إلى رفع كفاءة العنصر البشري من خلال وضع رؤية محددة وخطط تدريب عامة وفردية بالإضافة إلى العمل على خلق جيل جديد من القيادات الإدارية الواعية. تعتبر هذه المبادرة جزء من مهام إدارات موارد بشرية
تطوير الخدمات الحكومية	تهدف إلى تطوير إحدى المهام الأساسية للجهاز الإداري للدولة وهي تقديم الخدمات الحكومية للمواطنين. رفع جودة الخدمات الحكومية هي في حد ذاتها مبادرة يستوجب العمل عليها كما هي أيضاً نتيجة للمبادرات الأخرى
مكافحة الفساد في أجهزة الدولة	تهدف إلى بذل الجهود اللازمة للحد من الفساد المالي في أجهزة الدولة المختلفة. أما بالنسبة للفساد الإداري فالمبادرات الأخرى تتطرق إليه

مؤشر كفاءة الحكومة

مستوى تقدم المؤشر

الهدف الاستراتيجى الذي يخدمه المؤشر:

جهاز إداري يتميز بالكفاءة والفعالية والمواءمة مع المتغيّرات

تعريف مؤشر القياس:

مؤشر ادراكى يرصد جودة الخدمات العامة والخدمة المدنية ودرجة إستقلاليتها عن الضغوط السياسية، إضافةً الى جودة وضع السياسات وتنفيذها ومصداقية الحكومة وذلك من خلال حصر بيانات من أربعة فئات مختلفة من مصادر المعلومات تعرض وجهة نظر وتجارب المواطنين ورجال الأعمال والخبراء في القطاعين العام والخاص والمنظمات غير الحكومية

معادلة قياس المؤشر

حصر وجمع بيانات من أربعة فئات مختلفة من مصادر المعلومات

المعدل الدوري للقياس

سنوي

مصدر التعريف

البنك الدولي - ٢٠١٤
(مؤشرات الحوكمة العالمية)

وحدة قياس المؤشر

درجة من ٠ إلى ١٠٠
(٠ الأسوأ و ١٠٠ الأفضل)

الجهة المسؤولة عن القياس	البنك الدولي

قيمة الوضع الحالي:

٢٠

هدف ٢٠٢٠:

٥٠

هدف ٢٠٣٠:

٧٥

مؤشر الحكومة المستجيبة Open Government

مستوي تقدم المؤشر

الهدف الاستراتيجى الذي يخدمه المؤشر: نظام يتسم بالشفافية يتفاعل مع المواطن ويستجيب له ويخضع للمساءلة المجتمعية

تعريف مؤشر القياس:

مؤشر (مركب) ادراكى يرصد العناصر التالية:
نشر القوانين وإمكانية الحصول عليها - استقرار القوانين - الحق في تقديم إلتماس للحكومة - إتاحة المعلومات الرسمية عند الطلب

معادلة قياس المؤشر

متوسط درجات العناصر المدرجة تحت المؤشر المركب

المعدل الدوري للقياس

سنوي

مصدر التعريف

مشروع العدالة العالمي - ٢٠١٤
(مؤشر سلطة القانون)

وحدة قياس المؤشر

درجة من ٠ إلى ١
(٠ الأسوأ و ١ الأفضل)

الجهة المسؤولة عن القياس	مشروع العدالة العالمي

قيمة الوضع الحالي:

٠,٤٤

هدف ٢٠٢٠:

٠,٥

هدف ٢٠٣٠:

٠,٦

مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال

مستوى تقدم المؤشر

الهدف الاستراتيجى الذي يخدمه المؤشر: حسن إدارة موارد الدولة وتقديم خدمات متميزة مرتفعة الجودة تستخدم الأساليب الحديثة

تعريف مؤشر القياس:

مؤشر مركب يرصد العناصر التالية:
بدء النشاط التجاري - التعامل مع تراخيص البناء - الحصول على الكهرباء - تسجيل الملكية - الحصول على قروض - حماية المستثمرين الأقلية - دفع الضرائب - التجارة عبر الحدود - تطبيق العقود - تسوية حالات الإعسار

معادلة قياس المؤشر

متوسط درجات العناصر المدرجة تحت المؤشر المركب

المعدل الدوري للقياس

سنوي

مصدر التعريف

البنك الدولي - ٢٠١٤

وحدة قياس المؤشر

درجة من ٠ إلى ١٠٠
(٠ الأسوأ و ١٠٠ الأفضل)

الجهة المسؤولة عن القياس	البنك الدولي

قيمة الوضع الحالي:

٥٩,٥

هدف ٢٠٢٠:

٧٠

هدف ٢٠٣٠:

٨٠

مؤشر إدارة الاستثمار العام - PIMI

مستوي تقدم المؤشر

الهدف الاستراتيجى الذي يخدمه المؤشر:

جهاز إداري يتميز بالكفاءة والفعالية والمواءمة مع المتغيّرات

تعريف مؤشر القياس:

مؤشر يقيس حسن إدارة الاستثمار العام من حيث التوجيه الاستراتيجي وتقييم المشاريع - اختيار المشاريع وإعداد الموازنات - تنفيذ المشاريع والمراجعة

معادلة قياس المؤشر

متوسط درجات العناصر المدرجة تحت المؤشر

المعدل الدوري للقياس

غير محدد

مصدر التعريف

البنك الدولي

وحدة قياس المؤشر

تصنيف عالمي مكون من ٧٥ دولة

الجهة المسؤولة عن القياس	البنك الدولي

قيمة الوضع الحالي:

٥٥

هدف ٢٠٢٠:

٤٥

هدف ٢٠٣٠:

٣٠

مؤشر المحاباة في قرارات مسئولي الحكومة

مستوى تقدم المؤشر

الهدف الاستراتيجى الذي يخدمه المؤشر: نظام يتسم بالشفافية يتفاعل مع المواطن ويستجيب له ويخضع للمساءلة المجتمعية

تعريف مؤشر القياس:

يتكون تقرير التنافسية العالمي من إثنى عشر محوراً. يقع هذا المؤشر الإدراكى تحت المحور الأول - المؤسسات - المبني على تفاعل الأفراد والشركات والحكومة لخلق الثروة ضمن الإطار القانوني والإداري. يرصد هذا المؤشر مدى المحاباة من قبل المسؤولين الحكوميين للشركات والأفراد عند اتخاذ القرارات

معادلة قياس المؤشر	المعدل الدوري للقياس
مبني على استطلاع للرأي	سنوي
مصدر التعريف	**وحدة قياس المؤشر**
المنتدى الاقتصادي العالمي - ٢٠١٤ (تقرير التنافسية العالمي)	درجة من ١ إلى ٧ (١ الأسوأ و ٧ الأفضل)

الجهة المسؤولة عن القياس	المنتدى الاقتصادي العالمي

قيمة الوضع الحالي: ٣,٧

هدف ٢٠٢٠: ٣,٩

هدف ٢٠٣٠: ٤,٢

مؤشر عدد المواطنين لكل موظف حكومي

مستوى تقدم المؤشر

الهدف الاستراتيجى الذي يخدمه المؤشر:

جهاز إداري يتميز بالكفاءة والفعالية والمواءمة مع المتغيّرات

تعريف مؤشر القياس:

مؤشر يقيس كفاءة الجهاز الإداري للدولة من خلال رصد نسبة السكان لعدد العاملين بالجهاز. حيث أن كلما زادت هذه النسبة كن ذلك أفضل

قيمة الوضع الحالي:

١٣,٢

هدف ٢٠٢٠:

٢٦

هدف ٢٠٣٠:

٤٠

معادلة قياس المؤشر

عدد السكان / عدد الموظفين بالجهاز الإداري

المعدل الدوري للقياس

سنوي

مصدر التعريف

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

وحدة قياس المؤشر

نسبة

الجهة المسؤولة عن القياس	الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء

مؤشر مكافحة الفساد

مستوي تقدم المؤشر

الهدف الاستراتيجى الذي يخدمه المؤشر: نظام يتسم بالشفافية يتفاعل مع المواطن ويستجيب له ويخضع للمساءلة المجتمعية

تعريف مؤشر القياس:

مؤشر ادراكى يرصد مدى إستغلال السلطة لتحقيق مكاسب خاصة تشمل جميع أشكال الفساد، بالإضافة الى السيطرة على الدولة من قبل النخب وذلك من خلال حصر بيانات من أربعة فئات مختلفة من مصادر المعلومات تعرض وجهة نظر وتجارب المواطنين ورجال الأعمال والخبراء في القطاعين العام والخاص والمنظمات غير الحكومية

معادلة قياس المؤشر

حصر وجمع بيانات من أربعة فئات مختلفة من مصادر المعلومات

المعدل الدوري للقياس

سنوي

مصدر التعريف

البنك الدولي - ٢٠١٤
(مؤشرات الحوكمة العالمية)

وحدة قياس المؤشر

درجة من ٠ إلى ١٠٠
(٠ الأسوأ و ١٠٠ الأفضل)

الجهة المسؤولة عن القياس	البنك الدولي

قيمة الوضع الحالي:
٣٥

هدف ٢٠٢٠:
٥٠

هدف ٢٠٣٠:
٧٠

مؤشر إنفاذ القواعد التنظيمية

مستوى تقدم المؤشر

الهدف الاستراتيجى الذي يخدمه المؤشر:

جهاز إداري يتميز بالكفاءة والفعالية والمواءمة مع المتغيّرات

تعريف مؤشر القياس:

مؤشر (مركب) ادراكى يرصد العناصر التالية: تطبيق اللوائح الحكومية إنفاذها دون نفوذ - القيام بالإجراءات الإدارية دون تأخير غير مبرر - احترام العمليات في الإجراءات الإدارية - عدم مصادرة الممتلكات دون اتباع الإجراءات القانونية والتعويض المناسب

معادلة قياس المؤشر	المعدل الدوري للقياس
متوسط درجات العناصر المدرجة تحت المؤشر المركب	سنوي
مصدر التعريف	**وحدة قياس المؤشر**
مشروع العدالة العالمي - ٢٠١٤ (مؤشر سلطة القانون)	درجة من ٠ إلى ١ (٠ الأسوأ و ١ الأفضل)

الجهة المسؤولة عن القياس	مشروع العدالة العالمي

قيمة الوضع الحالي:
٠,٤٢

هدف ٢٠٢٠:
٠,٥

هدف ٢٠٣٠:
٠,٦

مؤشر الشفافية في صنع السياسات

مستوى تقدم المؤشر

الهدف الاستراتيجى الذي يخدمه المؤشر: نظام يتسم بالشفافية يتفاعل مع المواطن ويستجيب له ويخضع للمساءلة المجتمعية

تعريف مؤشر القياس:

يتكون تقرير التنافسية العالمي من إثنى عشر محوراً. يقع هذا المؤشر الإدراكى تحت المحور الأول - المؤسسات - المبني على تفاعل الأفراد والشركات والحكومة لخلق الثروة ضمن الإطار القانوني والإداري.
يرصد المؤشر مدى سهولة الحصول على معلومات حول التغييرات في السياسات الحكومية واللوائح التي تؤثر في أنشطة الشركات

معادلة قياس المؤشر

مبني على استطلاع للرأي

المعدل الدوري للقياس

سنوي

مصدر التعريف

المنتدى الاقتصادي العالمي - ٢٠١٤
(تقرير التنافسية العالمي)

وحدة قياس المؤشر

درجة من ١ إلى ٧
(١ الأسوأ و ٧ الأفضل)

الجهة المسؤولة عن القياس	المنتدى الاقتصادي العالمي

قيمة الوضع الحالي:
٣,٩

هدف ٢٠٢٠:
٤

هدف ٢٠٣٠:
٤,٢

مؤشر المدفوعات غير الرسمية والرشاوى

مستوى تقدم المؤشر

الهدف الاستراتيجى الذي يخدمه المؤشر: نظام يتسم بالشفافية يتفاعل مع المواطن ويستجيب له ويخضع للمساءلة المجتمعية

تعريف مؤشر القياس:

يتكون تقرير التنافسية العالمي من إثنى عشر محوراً. يقع هذا المؤشر الإدراكى تحت المحور الأول - المؤسسات - ويرصد مدى انتشار المدفوعات غير الموثقة والرشاوى في ما يخص الواردات والصادرات - خدمات المرافق العامة - مدفوعات الضرائب السنوية – منح العقود والتراخيص العامة - الحصول على قرارات قضائية منحازة

معادلة قياس المؤشر

مبني على استطلاع للرأي

المعدل الدوري للقياس

سنوي

مصدر التعريف

المنتدى الاقتصادي العالمي - ٢٠١٤
(تقرير التنافسية العالمي)

وحدة قياس المؤشر

درجة من ١ إلى ٧
(١ الأسوأ و ٧ الأفضل)

الجهة المسؤولة عن القياس	المنتدى الاقتصادي العالمي

قيمة الوضع الحالي:

٤

هدف ٢٠٢٠:

٤,٣

هدف ٢٠٣٠:

٤,٨

موشر موازنة التدريب كنسبة من الأجور والمرتبات

مستوى تقدم المؤشر

الهدف الاستراتيجى الذي يخدمه المؤشر:

جهاز إداري يتميز بالكفاءة والفعالية والمواءمة مع المتغيّرات

تعريف مؤشر القياس:

مؤشر يقيس كفاءة الجهاز الإداري للدولة من حيث المبالغ المخصصة لبرامج تطوير وتدريب العنصر البشري

قيمة الوضع الحالي:

٠,٠٤

هدف ٢٠٢٠:

٠,٥

هدف ٢٠٣٠:

١

معادلة قياس المؤشر	موازنة التدريب / الأجور والمرتبات
المعدل الدوري للقياس	سنوي
مصدر التعريف	وزارة المالية
وحدة قياس المؤشر	نسبة مئوية
الجهة المسؤولة عن القياس	الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء

الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد (٢٠١٩-٢٠٢٢)

اعتمدت خطة بناء الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد والوقاية منه (٢٠١٩-٢٠٢٢) على التعرف على أسبابه الحقيقية ودراسة التحديات الناتجة عن تنفيذ المرحلة الأولى من الاستراتيجية (٢٠١٤-٢٠١٨) ووضع الأهداف والإجراءات التنفيذية والبرامج والآليات التي تعزز مبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة دون مجاملة أو تمييز، وتساهم في الوقاية منه ومحاربته من خلال تكاتف جهود كافة أطراف المنظومة الوطنية لمكافحة الفساد وتحديد أدوار لكل منها.

الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد (٢٠١٩-٢٠٢٢)

الرؤية:

مجتمع يدرك مخاطر الفساد ويرفضه بدعم من جهاز إداري يُعلى قيم الشفافية والنزاهة ومشهود له بالكفاءة والفعالية.

الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد (٢٠١٩-٢٠٢٢)

الرسالة:

تحديد وتقييم مخاطر الفساد في جمهورية مصر العربية والعمل على الوقاية منه ومكافحته من خلال وضع الأهداف والإجراءات التنفيذية والبرامج والآليات التي تكفل محاصرته وتفعيل ثقافة مجتمعية رافضة للفساد ودعم قدرات واستقلال أجهزة وهيئات منع الفساد والارتقاء بمستويات الشفافية والنزاهة في الدولة بإشراك كافة فئات المجتمع وبالتعاون مع الجهات المعنية المحلية والإقليمية والدولية تحقيقاً لرؤية مصر ٢٠٣٠ وتفعيلاً للاتفاقيات الدولية والإقليمة المعنية بمكافحة الفساد خاصة الاتفاقية الأممية والعربية والأفريقية.

الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد (٢٠١٩-٢٠٢٢)

الأهداف الاستراتيجية:

أ – تطوير جهاز إداري كفء وفعال.

ب– تقديم خدمات عامة ذات جودة عالية.

ج – تفعيل آليات الشفافية والنزاهة بالوحدات الحكومية.

د – تطوير البنية التشريعية الداعمة لمكافحة الفساد.

هـ– تحديث الإجراءات القضائية تحقيقاً للعدالة الناجزة.

الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد (٢٠١٩-٢٠٢٢)

الأهداف الاستراتيجية:

و – دعم جهات إنفاذ القانون للوقاية من الفساد ومكافحته.

ز – زيادة الوعي المجتمعي بأهمية الوقاية من الفساد ومكافحته.

ح– تفعيل التعاون الدولي والإقليمي في منع ومكافحة الفساد.

ط– مشاركة منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في منع الفساد والوقاية منه.

ثالثا– أهم التحديات التي تواجه الحوكمة في الجهاز الإداري للدولة ؟

ما هو الجهاز الإداري للدولة؟

١- الوزارات.

٢- الهيئات العامة (خدمية ، اقتصادية).

٣- المحافظات (وحدات إدارة محلية، مديريات خدمات، فروع وزارات، فروع هيئات، شركات مرافق)

٤- القطاع العام (ق٤٨-١٩٧٨)

٥- قطاع الأعمال العام(ق ٢٠٣-١٩٩١)

٦- الشركات القابضة النوعية.

أهم التحديات

تعقد هيكل الجهاز الإداري للدولة (الكفاءة /الفاعيلية/ العدالة/ الاستجابة)

ضعف نظم إعداد خطط التنمية القصيرة والطويلة الأجل(الكفاءة)

سوء إدارة وعدم وجود موارد مالية كافية لتدريب الموظفين (الكفاءة /الفاعيلية)

ضعف نظم المحاسبة بناء على النتائج وتحقيق الأهداف (المساءلة/العدالة)

عدم وجود انظمة لإدارة الموارد البشرية(الكفاءة /الفاعيلية)

النظم التقليدية لإعداد الموازنة وعدم المرونة في النقل بين الأبواب والبنود المالية(الكفاءة /الفاعيلية)

غياب قانون لحرية تداول المعلومات (الشفافية/المساءلة)

أهم التحديات

سوء البنية التحتية التكنولوجية والمعلوماتية(العدالة /كفاءة /الفاعيلية)

ضعف ثقافة تبادل المعلومات و انتشار ثقافة السرية (الشفافية /المشاركة)

عدم وجود إطار موحد لقياس رضا الجمهور(الشفافية /المشاركة)

عدم احترام ثقافة العمل (من حيث الانضباط -الإنتاجية -تقديم الخدمة)

تضخم العمالة (بالأخص العمالة المساعدة)(الكفاءة /الفاعيلية)

كثرة التشريعات وتداخلها وتضاربها (سيادة القانون / مكافحة الفساد)

ثقافة مقاومة التغيير

أهم التحديات

الفساد المالي والإداري (مكافحة الفساد /العدالة)

غياب الربط المميكن لجميع الوحدات الحسابية (الكفاءة /الفاعيلية)

قلة التواصل بين المواطنين وصانعي السياسات(الشفافية /المشاركة)

عدم تقبل ثقافة تفويض السلطات(الكفاءة /الفاعيلية)

انتشار ثقافة المحسوبية(مكافحة الفساد /العدالة)

سوء حالة الأبنية الحكومية

رابعا- تطور مؤشرات الحوكمة في مصر (٢٠١٠-٢٠١٧)

ثالثا- مؤشرات الحوكمة

مؤشرات الحوكمة للبنك الدولي

- حق التعبير والمساءلة .Voice and Accountability
- الاستقرار السياسي وغياب العنف والإرهاب . Political Stability and Absence of Violence
- الفعالية الحكومية . Government Effectiveness
- جودة الإطر التنظيمية .Regulatory Quality
- سيادة القانون . Rule of Law
- السيطرة على الفساد .Control of Corruption

تطور مؤشرات الحوكمة في مصر (٢٠١٠-٢٠١٧)

السنوات	حق التعبير والمساءلة (٠-١٠٠)	الاستقرار السياسي وغياب العنف والإرهاب (٠-١٠٠)	الفعالية الحكومية (٠-١٠٠)	جودة الأطر التنظيمية (٠-١٠٠)	سيادة القانون (٠-١٠٠)	السيطرة على الفساد (٠-١٠٠)
2010	13.74	19.43	42.11	46.89	49.76	30.95
2015	14.78	8.57	22.12	22.12	31.25	30.29
2016	14.29	9.05	27.88	17.79	32.69	31.25
2017	13.3	9.05	29.33	17.31	32.69	34.13

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات الحوكمة العالمية – http://info.worldbank.org

خامسا- الشرط الضروري لتطبيق الحوكمة في مصر.

تطوير الجهاز الإداري للدولة، وتدريب الكوادر، وتغيير الثقافة السائدة، وإتاحة البيانات والمعلومات، هي الشرط الضروري للحوكمة،

والحوكمة للجهاز الإداري للدولة هي الشرط الضروري للتحول نحو التكنولوجيا أو الرقمنة .

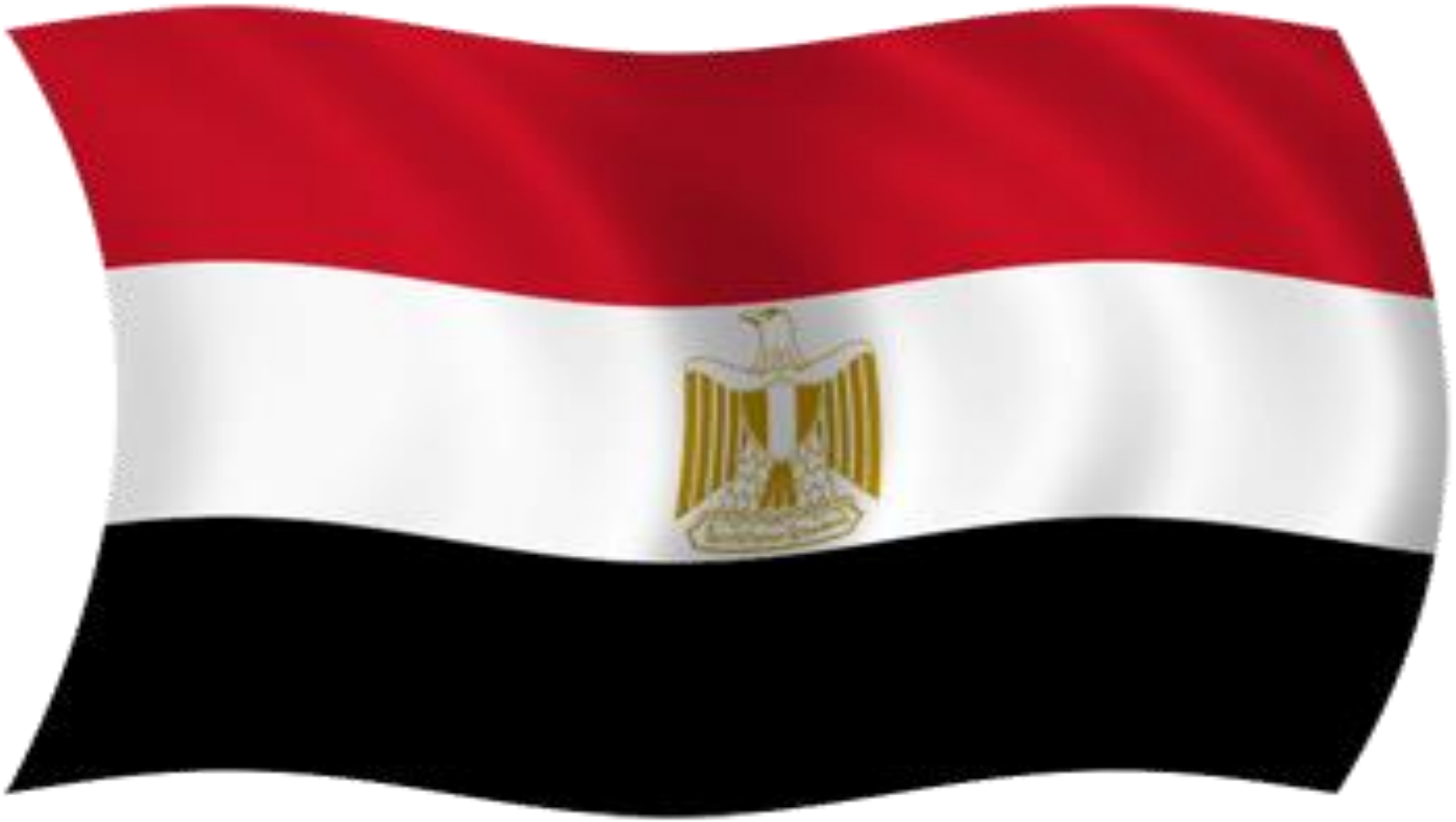

جزيل الشكر